الأردن

تقدم متوسط

أحرز الأردن في عام 2024 تقدماً متوسطاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. سنت الحكومة قانون نظام حماية الأحداث رقم 63 لعام 2024 الذي يتضمن الحماية لضحايا الاتجار بالأطفال المحتملين، والأطفال المتسولين، وأطفال الشوارع، والأطفال الذين يجمعون القمامة. وأطلقت رسميا وبدأت في تنفيذ استراتيجية وطنية جديدة لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة من 2024 إلى 2027. بالإضافة إلى ذلك، أنشأت لجنة تنسيق، بقيادة المجلس الوطني لشؤون الأسرة، لرصد وتقييم خطط تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة عمالة الأطفال. ولكن على الرغم من ذلك لا يزال الأطفال السوريون يواجهون عقبات في الوصول إلى التعليم نظراً للضغوط الاجتماعية والاقتصادية، والتنمر، والتكاليف المرتبطة بوسائل النقل واللوازم المدرسية، من بين أمور أخرى. كما يثير العدد الكبير من عمليات تفتيش العمل لكل مفتش مخاوف من أن المفتشين قد لا يكون لديهم الوقت الكافي لتحديد ومعالجة انتهاكات قانون العمل بشكل مناسب. وبالإضافة إلى ذلك، لايزال نطاق البرامج الحكومية غير كافٍ لتحقيق علاج شامل لعمالة الأطفال، بما في ذلك قطاع البناء والبيع بالشوارع. وعلاوة على ذلك، لا يحظر الإطار القانوني جنائيا استخدام الأطفال في الدعارة.

الإجراءات الحكومية المقترحة للقضاء على عمالة الأطفال

إن الإجراءات الحكومية المقترحة أدناه من شأنها أن تسد الثغرات التي حددتها وزارة العمل الأمريكية في تنفيذ الأردن لالتزاماته الدولية للقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال.

المجال	الإجراء المقترح
إطار العمل القانوني	التأكد من أن القانون يحظر جنائياً استخدام الأطفال في الاستغلال الجنسي التجاري.
	ضمان أن القانون يحظر جنائياً تجنيد الأطفال تحت سن 18 عاما من جانب جماعات مسلحة من غير الدول.
	ضمان تطبيق القوانين التي تنص على التعليم العام المجاني لجميع الأطفال.
الإنفاذ	زيادة عدد مفتشي العمل من 188 إلى 202 لتوفير تغطية كافية للقوة العاملة لحوالي 3 مليون شخص.
	نشر معلومات عن جهود إنفاذ القانون الجنائي مثل عدد التحقيقات التي بدأت في الحالات المشتبه فيها المتعلقة بأسوأ أشكال عمالة الأطفال، والملاحقات القضائية، والإدانات.
	ضمان فحص الأطفال الذين يتم اعتقالهم بتهم تتعلق بالمخدرات كضحايا محتملين للاتجار بالبشر.
	التأكد من أن عدد عمليات التفتيش التي يقوم بها مفتشو العمل يتناسب مع حجم مفتشية العمل لضمان الجودة والنطاق المناسبين لعمليات التفتيش ومعالجة انتهاكات قانون العمل، خاصة في القطاع الزراعي.
	نشر معلومات عن عدد الغرامات المفروضة على انتهاكات عمالة الأطفال التي تم جمعها.
البرامج الاجتماعية	الاستمرار في توسيع نطاق الوصول إلى التعليم لجميع الأطفال بما في ذلك الأطفال اللاجئين من السوريين وغير السوريين، وضمان توفر وسائل النقل للطلاب وقدرتهم على شراء اللوازم المدرسية والزي المدرسي وعدم تعرضهم للتنمر والمضايقة ومد ساعات الدراسة بالمدارس.
	وضع برامج لمعالجة أسوأ أشكال عمالة الأطفال في قطاع البناء، والبيع في الشوارع.
	توفير خدمات مخصصة، بما في ذلك المأوى، لضحايا عمالة الأطفال، بما في ذلك الاتجار بالأطفال.